الرحلة والوجهة

مبرة عبد الرحيم الكوهجي الخيرية

ABDULRAHIM ALKOOHEJI FOUNDATION

بسم الله الرحمن الرحيم

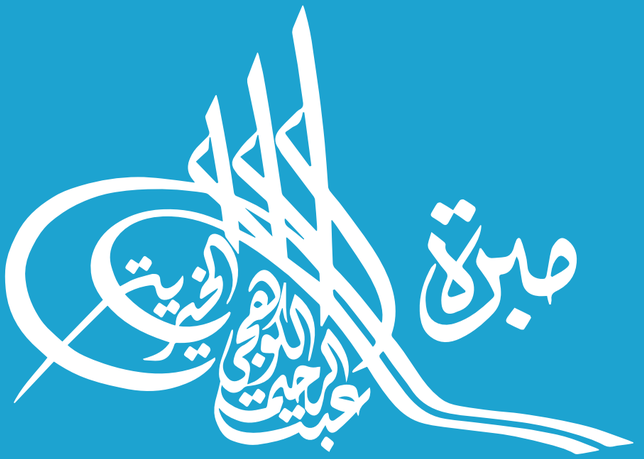

مقدمة 3
مجلس الأمناء 7
عن الكوهجي الخيرية 8
توافق الأهداف مع أهداف التنمية المستدامة 2030 12
وحدات العمل 20
سياسات الدعم 22
الشركاء 25
قالوا عن الكوهجي الخيرية 26

مقدمة

مبرة عبد الرحيم الكوهجي الخيرية هي مؤسسة خيرية ماخة مسجلة في مملكة البحرين تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تحت ترخيص رقم 7/م/خ/2016 . تسعى المبرة من خلال دعم وتطوير القطاع الخيري والتنموي لبناء أسوة حسنة وتنمية مستدامة، وفق منهجية علمية ومبادرات نوعية وشراكات فاعلة. وتتبنى المبرة المشاريع ذات الأولوية بالدعم، بالبحث عن تلك التي تتناسب مع استراتيجيات وأهداف المبرة من خلال عقد شراكات استراتيجية مع عدد من الجهات المتخصصة لتطوير العمل الخيري وبالمشاركة مع المؤسسات الحكومية والجمعيات الرسمية في مملكة البحرين. وتسعى المبرة لإيجاد مشاريع وبرامج نوعية في بيئتها ذات أثر متعدي يحتذى بها لتصبح من الدلالة على الخير والقدوة الصالحة والسنة الحسنة، وما يساهم في تنمية الأثر للمجتمع وتعظيم الأجر للمؤسسين.

نحرص أن تكون البحرين صاحبة المبادرة في العمل الخيري.

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى

العمل الخيري قبل أن يكون ثقافةً وجزءًا أصيلاً من عاداتنا وتقاليدنا فهو أحد المنطلقات لديننا الإسلامي الحنيف. والعمل به يكون واجبا دينيًا وأخلاقيًا ومجتمعيًا.

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

البحرين تدعم جميع مبادرات التمكين الاقتصادي لمختلف قطاعات المجتمع.

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

العمل الخيري والإنساني ومساندة المحتاجين واجب فرضه الدين الإسلامي دون النظر إلى عرق أو جنس أو لون.

سمو الشيخ
ناصر بن حمد آل خليفة
ممثل جلالة الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب
رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية

كلمة رئيس مجلس الأمناء

الحمدللّه رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم....أما بعد:

إن بلادنا الغالية في ظل قيادتنا الرشيدة تشهد تنمية مستدامة في كافة قطاعات المملكة تحقيقًا لرؤية البحرين الاقتصادية 2030، وإن مبرة عبد الرحيم الكوهجي الخيرية تشارك بدورها وباختصاصها في خدمة العمل الخيري والتنموي وعبر تسخير كل قدراتها لخدمة المجتمع البحريني عبر عدد من المبادرات والمشروعات الخيرية والتنموية.

ويسرنا في مبرة عبد الرحيم الكوهجي الخيرية أن نستعرض لكم في هذه الصفحات نبذة تعريفية عن المبرة ورؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها وما تصبو له من تطلعات.

ونسعى في المبرة إلى التكامل مع شركاء النجاح للمساهمة في تعميق أثر المشاريع والمبادرات والوصول فيها لرضا المستفيد.

راجين من المولى عز وجل أن يتقبل عطاءنا وأن يبارك في هذه المشاريع لما فيه نفع البلاد والعباد واللّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل....

عبد الغفار عبد الرحيم الكوهجي

المؤسسان

السيد عبدالحميد عبدالرحيم الكوهجي

السيد عبدالغفار عبدالرحيم الكوهجي

مجلس الأمناء

الرئيس	السيد عبد الغفار عبد الرحيم الكوهجي
نائب الرئيس	م. عبد الرحيم عبد الحميد الكوهجي
الأمين المالي	أ. عايدة عبد الحميد الكوهجي
أمين السر	أ. حصة عبد الغفار الكوهجي
عضو	م. محمد عبد الغفار الكوهجي

رؤيتنا

مؤسسة مستدامة: ريادية النشأة والرعاية والأثر

رسالتنا

نسعى لتقديم الدعم والرعاية للبرامج الإنسانية والاجتماعية الرائدة في الجمعيات الخيرية والإنسانية والاجتماعية بالمجتمع البحريني، بمهنية ريادية، وشراكة مجتمعية، وتقدير لكافة العاملين والمتعاملين والمستفيدين، وبما يحقق الاكتفاء والرفاه للفرد والأسرة والمجتمع.

أهدافنا

تحقيق الريادية في النشأة والرعاية والدعم للجهات الخيرية نوعًا وكمًا وكيفًا من خلال عمل مؤسسي مستدام.

التكامل مع الجهات الخيرية والاجتماعية والإنسانية وبما يخدم ويحقق المصالح والمنافع المشتركة ويعكس صورة إيجابية عن المبرة.

تغطية الاحتياج المحلي للمبادرات الريادية ورعايتها وتحديد أولويات المبادرات والبرامج.

قيمنا

التمكين

نقدم التمكين للجهات الخيرية والاجتماعية وفق معايير ومرتكزات محددة تؤهلهم للعمل الريادي في مجالهم ولا نقوم بالتنفيذ المباشر إلا في نطاقات ضيقة جداً إن لزم الأمر.

الريادة

نموذج متفرد يحتذى للجهات المؤسسية الماخة كماً ونوعاً وكيفاً ورعايةً وتنفيذاً.

الإستدامة

الاستمرارية الذاتية، بما يحقق الثبات والدوام والتجدد والتنمية الذاتية.

الشراكة

نعمل بشكل تكاملي مع شركائنا من الجهات الخيرية والإنسانية والاجتماعية في المجتمع البحريني وهم وكافة المستفيدين والعاملين محل رعاية وتقدير.

المرتكزات

الإستدامة

تأسيس عمل مستدام من حيث النشأة والرعاية، أي الاكتفاء الذاتي والنمو المستمر.

الابتكار الاجتماعي

تأسيس ورعاية مبادرات اجتماعية مدروسة ومختارة وفق برامج ورش مختبرات الابتكار الاجتماعي.

الشراكات الناجحة

توطيد العلاقات مع الشركاء من المؤسسات الرسمية والجهات الخيرية العاملة في تنفيذ المبادرات.

الأثر المباشر

أن تكون المبادرات والرعايات ذات أثر مباشر نوعي وكمي في المجتمع المستهدف.

أهداف التنمية المستدامة

في 1 كانون الثاني/ يناير 2016، بدأ رسمياً نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة – واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع – على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية – يسهل الوصول إليها – في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد العالمي، ستُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ 169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي تعتمدها اللجنة الإحصائية.

الأهداف المتقاطعة مع المبرة

أهداف التنمية المستدامة المتقاطعة مع المبرة

القضاء على الفقر

خُفِّضت معدلات الفقر المدقع إلى النصف منذ عام 1990. ورغم عظمة ذلك الإنجاز، لا يزال هناك واحد من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش على أقل من 1.90 دولار يوميا، وهناك ملايين أخرى يحققون أكثر من ذلك قليلا، بينما هناك الكثيرون الذين يواجهون خطر الانحدار إلى هوة الفقر من جديد.

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضماناً لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعاً بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.

القضاء التام على الجوع

آن الآوان لإعادة التفكير في كيفية تنمية غذائنا ومشاطرته واستهلاكه. وإذا فعلنا ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاماً مغذ للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم – في الوقت نفسه – تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة. ولكن، في الوقت الراهن، تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطاً إضافياً على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. ولم يعد كثير من الريفيين – رجالاً ونساءً – قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثاً عن الفرص.

وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 805 مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050. يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولاً رئيسية للتنمية، ويعد قطاعا مركزيا في القضاء على الجوع والفقر.

التعليم الجيد

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصاً بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم لم يزل قليلا.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يومياً. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي منا ذلك التقدم البطئ وغير المتكافئ معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحديا من التحديات الرئيسية التي ستواجهها الاقتصادات جميعها تقريباً فيما بعد عام 2015.

وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيدة تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضاً إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكّنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً. بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن:

الاكتظاظ ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجع شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الصعد

العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية. **وأشار** الأمين العام للأمم المتحدة – في تقريره المعنون الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030 – إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل.

ويشير التقرير إلى وجوب إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام 2002 وعملية التنمية المستدامة التي استُهلت في جوهانسبرغ في نفس العام.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المحدِثة للتحول الكامنة في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتعين على القطاع العام أن يحدد وجهته بوضوح. فأطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. وينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية.

وحدات العمل

وحدة العمل الخيري والتنموي

تبنّي المشاريع والمبادرات المجتمعية النوعية والمتميزة مع تركيز أكبر على تلك التي تهتم بالتعليم وبناء القدرات والتمكين الاقتصادي، ومشاريع النفع العام والتأهيل العلمي والمهني والتدريب والتطوير. من خلال التنسيق مع الجهات المتخصصة وبيوت الخبرة في هذه المشاريع والمبادرات. وتتم عملية المنح على مسارين رئيسيين:

أولا: مانح:

المشاريع المقدمة من الشركاء للحصول على منح لها، عبر آليات التقديم والمعايير المعتمدة لدى المبرة، ويتم تقديم المنحة والدعم بعد تقييمها ودراستها ضمن النموذج المعتمد.

ثانيا: مبتكر:

بناء على أهداف ورؤية المبرة وتوجهاتها الاستراتيجية، يتم إعداد تصورات مشاريع ومبادرات تنموية ومجتمعية وتعهده المبرة إلى أنسب الشركاء لتنفيذه على أرض الواقع.

وحدة الاستثمار الاجتماعي

هي المشاريع والمبادرات التي تحقق عوائد مالية واجتماعية، من خلال تقديم الخدمات والحلول والمنتجات لتعزيز الاستدامة المالية والتنمية المجتمعية، وتهدف هذه الوحدة إلى تحقيق عوائد اجتماعية للمجتمع البحريني وعائد مالي للشريك التنفيذي.

وحدة البرامج والمبادرات

من خلال تقديم برامج التدريب والتعليم والتطوير عبر حزمة من المبادرات التربوية والاجتماعية والترفيهية التي تساهم في تعزيز التواصل والترابط المجتمعي، وتقدم تلك البرامج لمختلف الشرائح والفئات العمرية من الطفولة والناشئة والشباب، منها برامج التأهيل القيادي للشباب وبرامج بناء الشخصية لفئة الناشئة.

السياسات العامة للدعم

يقتصر الدعم على البرامج غير الهادفة للربح.

تدعم المبرة برامج الشركاء عبر اتفاقيات مكتوبة وموقعة من جميع الأطراف.

تقدم المبرة دعمها على دفعات محددة مسبقا في الاتفاقية المبرمة مع الشركاء.

التوجه نحو دعم برامج استراتيجية تهدف لتحقيق الرؤى المجتمعية المشتركة.

عملية تنفيذ البرامج المدعومة ليست من اختصاص المبرة.

تقييم البرامج المرشحة، واختيار المميز منها، آلية أساسية في تحديد أولويات الدعم.

تشترط المبرة بصفة إلزامية أن يوثق الشركاء المشاريع المدعومة، وذلك عن طريق تقديم تقارير مقروءة ومرئية وبناء عليه تسلم الدفعة الأخيرة من العقد المتفق عليه.

تعطى أولوية الدعم للشركاء الذين كانت لهم مع المبرة مشاريع مدعومة وناجحة.

تحظى مشاريع التعليم وبناء القدرات والتمكين الاقتصادي للشركاء بأولوية دعم المبرة.

معايير الشركاء وقبول الطلب

- وجود تصريح رسمي للشريك طالب الدعم.
- وجود حساب بنكي ساري المفعول للشريك.
- تقديم التقرير السنوي الأدبي والمالي، ما عدا الشريك حديث النشأة.
- أن يتولى الشريك التنفيذ أو يشرف عليه.
- أن يكون له جهاز تنفيذي (على الأقل سكرتارية) مع وجود مجلس الإدارة.
- أن يكون نشاط الشريك في تخصصه.
- تقديم طلب خطي مع الأوراق الرسمية للجهة طالبة الدعم.
- تقديم خطة عمل المشروع.

الشراكات الاستراتيجية

معهد الادارة العامة
Institute of Public Administration

مملكة البحرين

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
Ministry of Labour and Social Development

المؤسسة الخيرية الملكية
Royal Charity Organization

UNDP

BIBF
LEADING EXCELLENCE

مؤسسة المبرة الخليفية
AlMabarrah AlKhalifia Foundation

INJAZ Bahrain
A Member of JA Worldwide

قالوا عن المبرة

لايمكن للقطاع الحكومي أن يوفر جميع الخدمات والبرامج بنفسه للمجتمع، وهنا يأتي دور مبرة الكوهجي الخيرية وغيرها لتحقيق التكامل بين القطاع الأهلي والقطاعين العام والخاص.

سمو الشيخة
حصة بنت خليفة آل خليفة
رئيس مجلس إدارة مؤسسة إنجاز البحرين

لمبرة الكوهجي الخيرية نظرة خاصة لبناء الإنسان البحريني، وهم نموج مشرف للشراكة المجتمعية والإحساس بالمسؤولية.

معالي الشيخة
لولوة بنت أحمد آل خليفة
عضو مجلس أمناء المبرة الخليفية

أيادٍ بيضاء وجهود عظيمة تصب في مصلحة المجتمع البحريني بشكل عام والقطاع التعليمي بشكل خاص.

سعادة الدكتور
مصطفى السيد
الأمين العام للمؤسسة الخيرية الملكية

نشكر الكوهجي الخيرية على مبادراتهم المستمرة لدعم جميع المبادرات الخيرية المميزة.

سعادة الأستاذ
خالد عبدالرحمن الكوهجي
الوكيل المساعد لتنمية المجتمع بوزارة العمل والتنمية الإجتماعية

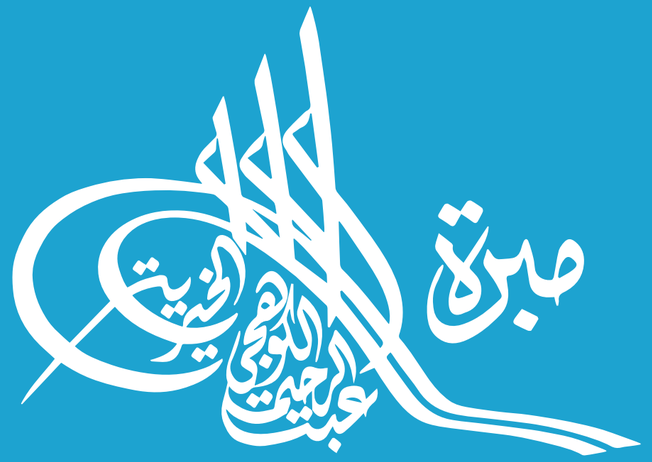

info@koohejifoundation.org

koohejifoundation.org

00973 - 17322582

00973 - 66736156

koohejifoundation

koohejifound

مبرة عبدالرحيم الكوهجي الخيرية

ص.ب: 17235 المنامة _ مملكة البحرين

koohejifoundation.org koohejifound koohejifoundation